المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
الكتابة العامة

مديرية التشريع
قسم التشريع والدراسات القانونية
مصلحة العرائض وملتمسات التشريع

حصيلة

تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع

2021-2016

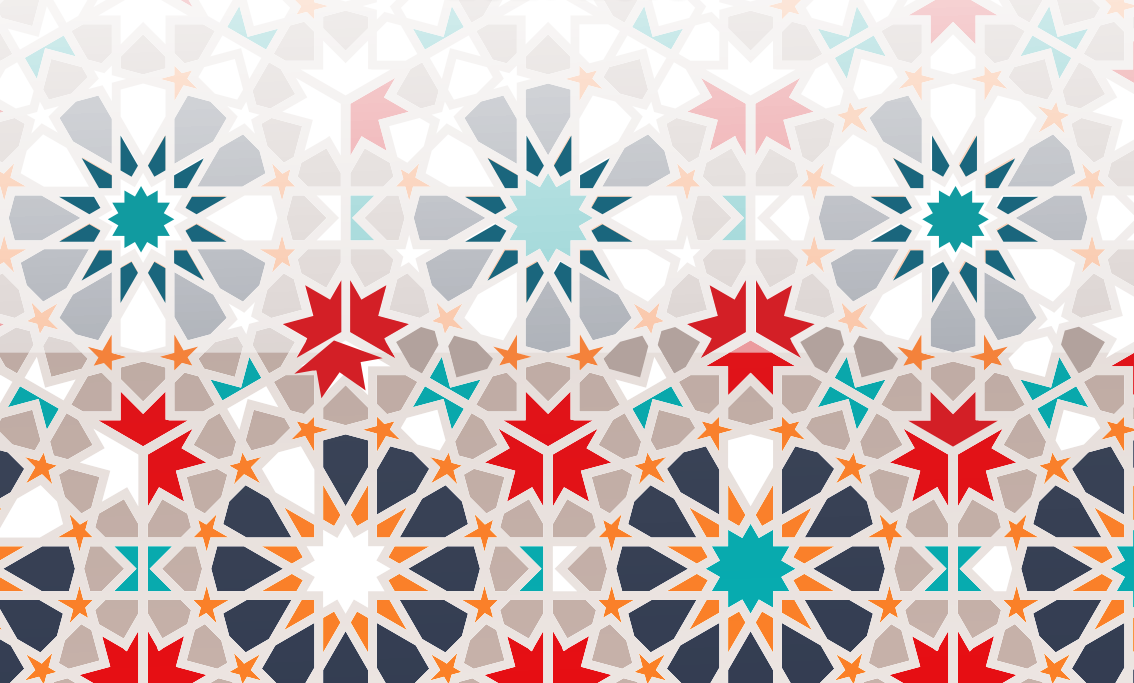

تم طبع هذا التقرير في إطار البرنامج المشترك «**تعزيز دور البرلمان في توطيد الديمقراطية في المغرب 2020-2023**» الممول من قبل الاتحاد الأوروبي و ينفذه مجلس أوروبا.

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الآراء المعرب عنها معبرة عن الرأي الرسمي لأي من الطرفين.

ينفذه مجلس أوروبا

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

الاتحاد الأوروبي

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تقديم

تميزت الولاية التشريعية العاشرة بانطلاق حقيقي لإجراءات تفعيل الديموقراطية التشاركية، عبر تنزيل مقتضيات الدستور التي تتجسد في تفعيل حق المواطنات والمواطنين في تقديم العرائض للسلطات العمومية أو تقديم ملتمسات في مجال التشريع أمام غرفتي البرلمان، وترجمة المقتضيات التي تمت المصادقة عليها في القوانين التنظيمية المنظمة لهذا الحق. وقد أفرد مجلس النواب جزءا خاصا بالديموقراطية التشاركية في نظامه الداخلي، وعمد إلى تنزيله على أرض الواقع عبر تشكيل لجنة العرائض التي نص عليها القانون التنظيمي 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وبناء عليه، أحدثت هذه اللجنة بقرار من مكتب مجلس النواب بتاريخ 12 أبريل 2018، الذي نص على تأليفها من خلال تفعيل مقتضيات المادة 313 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تنص على أن اللجنة تتكون من أربعة أعضاء: عضوان عن فرق الأغلبية وعضوان عن فرق المعارضة، وبتاريخ 28 ماي 2019، تم تحديد هيكلة اللجنة، ثم تم إسناد اختصاص دراسة الملتمسات في مجال التشريع إلى لجنة العرائض بقرار من مكتب المجلس.

أعضاء لجنة العرائض 2016-2021

ومن أجل تمكين اللجنة من تيسير ممارسة المواطنين لحقهم في تقديم العرائض وملتمسات التشريع، نص مجلس النواب في المادة 315 من النظام الداخلي على تخصيص مسؤول إداري يساعد اللجنة على القيام بمهامها، حيث تم تكليف وحدة إدارية بمواكبة اللجنة في هذه المهام منذ تعيينها، واستمرت في ذلك إلى حين دخول المنظام الجديد حيز التنفيذ الذي أسند هذه المهام لمصلحة العرائض وملتمسات التشريع، التي قامت بالتدبير الإداري لعمل اللجنة ومواكبة السادة النواب في أشغالهم، والسهر على تيسير عملهم.

وبالنظر إلى حداثة عهد المجلس بهذه المهمة إلا أنه يمكن القول بأن السنوات الثلاثة الأخيرة من الولاية التشريعية عرفت حركية نشيطة فيما يتعلق بالتعامل مع ملف الديمقراطية التشاركية، حيث نظمت لجنة العرائض مجموعة من الأيام الدراسية وفتحت مجموعة من الأوراش لتفعيل المهام الجديدة للمجلس، وذلك في سعي حثيث منها لأداء مهمة تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالديمقراطية التشاركية على أكمل وجه.

الندوة العلمية حول الديموقراطية التشاركية المنظمة يوم 25 فبراير 2020 بمجلس النواب

وبالرغم من السياق الاستثنائي الذي عرفه العالم ككل بسبب جائحة كوفيد لم تتوقف الأشغال بل استمرت عبر الاستفادة من وسائل التواصل والتقنيات الحديثة من أجل الاستجابة لعرائض المواطنين سواء من خلال مواكبتهم القبلية وتقديم العون لهم عبر المنصة الإلكترونية وتوجيه النصائح اللازمة من أجل تفادي تقديم عرائض غير مستوفية للشروط، أو من خلال استقبال عرائضهم ودراستها والعمل على الاستجابة لها من خلال إطلاع الفرق على مضامينها وخلق دينامية داخل المجلس للتوصل لمخرجات قوية وناجعة لها.

وفي هذا الصدد، استقبل المجلس عريضتين:

الأولى هي العريضة المتعلقة بالقانون الإطار التي أحيلت على اللجنة بتاريخ 10 أبريل 2019 وسُجِّلت تحت عدد 1/2019، وكانت ترمي إلى المطالبة برفض بنود من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتنصيص على بنود أخرى، حيث تمت دراستها من طرف اللجنة وتقديم رأيها برفض العريضة بسبب مجموعة من العيوب الشكلية، أهمها عدم إرفاق ملف العريضة بنسخ البطائق الوطنية للموقعين عليها، مما خالف منطوق المادة 6 من القانون التنظيمي 44.14.

تسليم قرار مكتب مجلس النواب حول أول عريضة استقبلها المجلس والإعلان عن البدء في استقبال العرائض بطريقة إلكترونية

أما الثانية فهي العريضة المسماة «المناصفة دابا» التي أحيلت على اللجنة بتاريخ 12 يناير 2021، وسُجّلت تحت عدد 1/2020 وكانت ترمي إلى المطالبة بتفعيل المناصفة الدستورية الفعلية في أفق سنة 2030، وقد تمت دراستها ومراسلة السيد رئيس الحكومة بخصوص التحقق من الشروط الشكلية المتعلقة بها، كما قدمت اللجنة رأيها وتوصياتها بخصوصها لمكتب المجلس الذي قرر تعميم مضامينها على أجهزة المجلس من فرق ومجموعة نيابية ونواب غير منتسبين ولجان دائمة ومجموعات عمل موضوعاتية، من أجل التفاعل بالإيجاب مع مطالبها على مستوى الوظائف الدستورية للمجلس، سواء التشريعية أو الرقابية أو مستوى تقييم السياسات العمومية. كما قرر المكتب، إحالة الوثائق الخاصة بمطلب أصحاب العريضة حول إقرار «قانون إطار» يتعلق بالمساواة والمناصفة على الفرق والمجموعة النيابية والنواب غير المنتسبين، من أجل العمل على وضع مقترح قانون إطار بشأنه.

لجنة العرائض تعقد لقاء تواصليا مع عضوات مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمساواة والمناصفة بحضور أعضاء لجنة تقديم عريضة «المناصفة دابا»

من جهة أخرى، تمثلت دينامية المجلس فيما يتعلق بهذه الوظيفة الجديدة، في عقد اجتماعات تشاورية وأيام دراسية وندوات علمية ولقاءات دراسية وتكوينية مع خبراء ومختصين مغاربة ودوليين في المجال، كما تم العمل على القيام بدراسات وأبحاث لإيجاد الممارسات الفضلى المناسبة للتجاوب مع المواطنين في هذا الحق، حيث نظم المجلس من خلال لجنته لقاء دوليا عبر المناظرة المرئية استضاف فيه مجموعة من البرلمانات وحاول من خلاله إيجاد صيغة لتحقيق التعاون الدولي من أجل بلورة تصور لهذه الممارسات عبر العالم.

لجنة العرائض والملتمسات تعقد لقاء برلمانيا دوليا تحت عنوان:
«الديمقراطية التشاركية وسؤال النجاعة»

ولتحقيق هذه الغاية، تم التفكير في إحداث شبكة دولية للعرائض والملتمسات، حيث خَطَت اللجنة في هذا الاتجاه خطوات مهمة تتمثل في التواصل مع مجموعة من البرلمانات من أجل التنسيق لعقد لقاء دولي مقبل في هذا الموضوع، والشروع في إعداد الأوراق الخاصة بعمل الشبكة وتحديد تصور مضبوط ومنهجي لها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التواصل مع بعض اللجان البرلمانية الأجنبية الخاصة بالعرائض وملتمسات التشريع في مقر مجلس النواب وعبر زيارات دراسية ميدانية، ويتعلق الأمر بألمانيا وكندا (الكيبيك) والبوركينافاسو، حيث تم الاطلاع على تجاربهم، والتعريف بالتجربة المغربية الفتية من خلال الدلائل التي تم إنجازها والوسائط التعريفية بالمسطرة والآليات المعتمدة في التجاوب مع العرائض وملتمسات التشريع المقدمة من طرف المواطنين.

مباحثات بين أعضاء لجنة العرائض بمجلس النواب ووفد برلماني من بوركينافاسو

لجنة العرائض بمجلس النواب تستقبل وفدا برلمانيا من البوندستاغ الألماني

وقد عقدت لجنة العرائض 37 اجتماعا، تمحورت في بداية الأمر حول تنظيم عملها والاتفاق على منهجية دراسة العرائض داخل اللجنة، ومناقشة الأوراق الجاهزة لتنظيم أشغالها، وتحديد هيكلة اللجنة، ووضع برنامج عمل خاص بها والسهر على تنزيله (6 اجتماعات)، واجتماعان لمتابعة المنصة الالكترونية الخاصة بالعرائض والملتمسات ومناقشة إشكالاتها.

كما عقدت 9 اجتماعات بخصوص دراسة العريضتين المقدمتين، حيث قامت بالنظر في مدى استيفاءهما للشروط الشكلية، والبحث في الجوانب المتعلقة بموضوعهما، ثم قدمت رأيها بخصوصهما والتوصيات التي قدَّرت فيها الاستجابة المثلى لمطالب المواطنين، كما تواصلت اللجنة في هذا الخصوص مع بعض أجهزة المجلس للتشاور حول موضوع العريضة والبحث في سبل تفعيل أمثل لوظائف المجلس الدستورية (تشريع، رقابة، تقييم السياسات العمومية) تفاعلا مع مطالب المواطنين.

وفي إطار تطوير عمل المجلس واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل الاختصاص الموكل إليه في مجال الديمقراطية التشاركية، تم عقد 11 اجتماعا لدراسة مقترح تعديل القانونين التنظيميين 44.14 و64.14 المرتبطين بالعرائض والملتمسات، الذي تقدم به رئيس مجلس النواب بناء على اقتراح أعضاء لجنة العرائض والذي فرضته الصعوبة العملية في تطبيق بنودهما من طرف المواطنات والمواطنين.

لجنة العرائض بمجلس النواب تناقش تعديل القانونين التنظيميين الخاصين بتقديم الملتمسات والعرائض

وفي نفس السياق وبناء على دعوة رئيس مجلس النواب إلى تشكيل لجنة تنسيقية تضم في أعضائها ممثلين عن مجلس النواب ومجلس المستشارين والحكومة، تم عقد7 اجتماعات بمقر الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان بغية الوصول إلى نص توافقي، تم استكماله عبر عقد اجتماعين للجنة المصغرة المكلفة بالصياغة القانونية المنبثقة عنها بمقر مجلس النواب، توجت بتقديم مقترحي القانونين التنظيميين الخاصين بتعديل وتتميم القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات والعرائض، حيث تمت المصادقة عليهما بالإجماع من طرف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب بتاريخ 5 يوليوز 2021، وهي أول مرة يتم تعديل قانون تنظيمي بمقتضى مقترح قانون تنظيمي.

الاجتماع التنسيقي للجنة العرائض والملتمسات بمقر وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

وتنص التعديلات الجديدة على اعتماد التوقيع الإلكتروني وإمكانية تقديم العريضة أو الملتمس عبر البوابة الإلكترونية، وكذا إلغاء شرط تقديم نسخ من البطائق الوطنية لموقعي الملتمس أو العريضة. وبخصوص عدد الموقعين، قررت لجنة العدل تخفيض عدد الموقعين من 25000 إلى 20000 بالنسبة للملتمسات، وتخفيض عدد الموقعين من 5000 إلى 4000 بالنسبة للعرائض، وتخفيض عدد لجنة تقديم الملتمس أو العريضة من 9 إلى 5.

وفي إطار العمل التواصلي والتحسيسي بالمهمة الجديدة للمجلس المتعلقة باستقبال العرائض والملتمسات، تم استقبال مجموعة من المواطنين والمواطنات والتواصل معهم من أجل مواكبتهم في تقديم العرائض أو الملتمسات في مجال التشريع من خلال التعريف بمسطرة تقديم العريضة أو الملتمس وشروط قبولهما، ومساعدتهم في صياغة العريضة أو الملتمس ومذكرتهما المفصلة، وتيسير استعمالهم المنصة الإلكترونية.

ورقة تقنية حول عريضة «القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي »

I. الإحالة

- تاريخ وضع العريضة بمجلس النواب: 3 أبريل 2019
- تاريخ توصل اللجنة بالعريضة: 10 أبريل 2019
- موضوع العريضة: المطالبة برفض بنود من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتنصيص على بنود أخرى
- تاريخ إحالة رأي لجنة العرائض على مكتب المجلس: 9 ماي 2019
- تاريخ إصدار قرار مكتب المجلس: 27 ماي 2019

II. مطالب العريضة

تضمنت العريضة مجموعة من المطالب وهي:

- رفض بنود القانون الإطار 51.17 الرامية إلى إلزام الطلبة بدفع أي رسوم للتسجيل باعتبارها منافية لمبدأ مجانية التعليم؛
- المطالبة بضمان جودة التكوين العمومي، وحماية الجامعة العمومية والمرفق العمومي من زحف القطاع الخاص؛
- المطالبة بإلغاء رسوم المباريات المجحفة بالمدارس العليا ومدارس المهندسين؛
- المطالبة بالتنصيص على فتح مناصب مالية كافية بما يغطي حاجيات المواطنين؛
- المطالبة بتوفير شروط العمل في ظروف آمنة وقارة، مع القطع مع فلسفة التوظيف بالعقدة؛
- المطالبة بإنزال اللغة العربية والأمازيغية المنزلة اللائقة والمعتبرة كلغات دستورية، مع الانفتاح على جميع اللغات الحية وعلى رأسها اللغة الإنجليزية وعدم الاقتصار على الفرنسية وحدها والتمكين لها؛
- المطالبة بتعميم المنحة والزيادة في قدرها.

III. مقبولية العريضة

عدم قبول العريضة شكلا تطبيقا للقانون التنظيمي 14.44 وخاصة المادتين الثانية والسادسة منه.

ورقة تقنية حول عريضة «المناصفة دابا»

I. الإحالة

- تاريخ وضع العريضة بمجلس النواب: 31 دجنبر 2020
- تاريخ الإحالة على لجنة العرائض: 12 يناير 2021
- عنوان العريضة: المناصفة دابا
- لجنة تقديم العريضة: 74 شخصا (ائتلاف المناصفة)
- تاريخ إحالة رأي لجنة العرائض على مكتب المجلس: 11 فبراير 2021
- تاريخ إصدار قرار مكتب المجلس: 7 يونيو 2021

II. مطالب العريضة

تهدف العريضة الدفع في اتجاه اتخاذ مبادرات تشريعية تروم تحقيق ما يلي :

- تفعيل المناصفة الشاملة والفعلية، بما يضع قواعد ومبادئ وقيم وتوجهات وأهداف المناصفة الفعلية، وصولا الى وضع قانون إطار يحدد قواعد المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء؛
- جعل تحقيق المناصفة حاجة ملحة في الوظائف الانتخابية، والهيئات المهنية، والمسؤوليات الإدارية؛
- تقوية وظيفة البرلمان في مراقبة التطبيق الفوري للنصوص القانونية المتعلقة بتمثيلية النساء في جميع المجالات؛
- حث وتوجيه كافة الفاعلين الحكوميين والبرلمانيين والحزبيين والنقابيين والمدنيين لاعتماد ميثاق شرف يسهم في تعزيز وتشجيع وضمان هدف المناصفة، والالتزام باتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنظيمية لجعل المناصفة الدستورية فعلية.

III. مقبولية العريضة

قبـول العريضـة رقـم 1/2020، وتعميـم مضامينهـا علـى أجهـزة المجلـس مـن فـرق ومجموعـة نيابيـة ولجـان دائمـة ومجموعـات عمـل موضوعاتيـة، مـن أجـل التفاعـل بالإيجـاب مـع مطالبهـا علـى مسـتوى الوظائـف الدسـتورية للمجلـس، سـواء التشـريعي أو الرقابـي أو مسـتوى تقييـم السياسـات العموميـة.

www. chambredesrepresentants.ma

المملكة المغربية
مجلس النواب
شارع محمد الخامس
الرباط - المغرب

الهاتف :
+212 537 67 96 04

: parlement@parlement.ma
: https://twitter.com/Parlement_ma
: https://www.facebook.com/parlement.ma
: https://www.youtube.com/parlement_ma